إلى انظار امين بغداد

جولة غير مريحة في شوارع واحياء بغداد القديمة والحديثة

أين متابعة بلديات المناطق لمهماتها.. واين الآليات وموظفو الأمانة؟

الذي يتجول في احياء بغداد وشوارعها يلمس بشكل جلي حجم التشويه الذي أصاب عاصمتنا الجميلة ، ويعتصرنا الألم ونحن نرى تدني مستوى الخدمات فيها برغم اعلانات الأمانة عن تنفيذ حملات كبرى في مجال النظافة واصلام التخسفات والزراعة والتشجير وغيرها.. وشيء جميل ومفرح ان تتضمن خطط الأمانة مشاريع حضرية وتطويرية لمدينة بغداد ولكن الاجمل ان نتلمس نحن المواطنين تحقيق حد معين من الخدمات وعلى وفق امكاناتها المتوفرة لنتوجه بعدها إلى المشاريع الطموحة التي تتطلب العديد من المستلزمات وفي مقدمتها التخصيصات المالية.

بغداد ـ طارق الجبوري

جولة في الاحياء والشوارع

ولكي نبتعد عن التعميم سنقوم من خلال هذا الموضوع بإعطاء صورةٍ عن عدد من احياء وشوارع بغداد ابتداءً من ساحة الميدان وشوارع الجمهورية والمتنبي والرشيد والسعدون.. فنظرة الى ما آلت إليه ساحة الميدان والشوارع المحيطة بها تعطينا الدليل على حجم الإهمال الكبير لاحياء عاصمتنا بغداد، وإذا ما دخلنا إلى سوق الهرج الذي أعلنت الأمانة ومنذ اوائل أيلول الماضي عن وضع خطة لتطويره فلا نملك إلا ان نتساءل عن الخطوة الأولى التي نفذتها الامانة لتطوير هذا السوق الشعبي والتراثي أو شارع المتنبي الذي يكاد الطين والنفايات يغطيان جانبيه وصولاً إلى ساحة الرصافي التي وللاسف تمثل منتهى الانفلات في كل شيء فلا تنظيم مروري ولا نظافة وكل على هواه.. ولن نتحدث عن المنطقة المقابلة للبنك المركزي حيث لا يسير المواطن إلا على اكداس من صناديق (الكارتون) الفارغة وانواع أخرى من النفايات.. ولو استدرنا من ساحة حافظ القاضي باتجاه ساحة الوثبة فما علينا إلا ان نترحم على أيام كانت فيها هذه الشوارع شاهدا على مستوى الرقي الذي عاشه العراق أيام زمان حيث نادراً ما كان يزور العراق وفد رسمي من دون ان تنظم له جولة في هذه الشوارع التراثية.

مسؤولية أمانة بغداد

سيد عدنان أبو عبد الرحمن من سكنة احدى مناطق بغداد القديمة (العاجلين) يقول: ان ما نراه في الشوارع الرئيسة بسيط مقارنة بالازقة والاحياء القديمة حيث شحة الماء في الصيف وطفح المجاري وتكدس النفايات ولا ندري متى نحظى بمن يحرص على ان يعيد لوجه بغداد وجماليته صورتها الحقيقية فثرواتنا وعلى مر العصور اهدرت من دون ان نستفيد منها وبقي الحرمان ملازما آباءنا بل اجدادنا وانتقل الينا ولا أغالي إذا قلت ان اولادنا ليسوا احسن حظاً منا..

وبالتأكيد الأمانة تتحمل جزءاً من المسؤولية بل الجزء الأكبر وبصراحة لم نلمس خدمات جدية ولا نريد وعودا وتصريحات بل عملا ملموسا فالتجاوزات تملأ الشوارع بما فيها المنطقة المقابلة لامانة بغداد كما انه في الوقت الذي دعت فيه الأمانة إلى رفع الحواجز الكونكريتية فانها زادت عما كانت عليه والامانة نفسها عبارة عن متاريس من الكتل والحواجز الكونكريتية.

والتقينا في ساحة النصر بالمواطن محمد اسماعيل الذي سألني قائلاً: انظر يا أخي إلى الانقاض التي هي من آثار التفجير الذي حدث في الساحة مؤخراً وما سببه من مآس لقد قام أصحاب المحال باعادة بناء محالهم لكن السؤال: ماذا فعلت الأمانة لإزالة اثار ما سببه الانفجار في الشارع والساحة أما كان مفروضاً ان تعيده إلى سابق وضعه تحدياً للمجرمين؟ لقد كنا في مواسم معينة نلمس بعض الاعمال الجيدة للأمانة على ما فيها من تقصير مثل توزيع الشتلات وزرعها في الشوارع فكنا نتمتع وسط ذاك الظلام ببريق من الامل والسرور اما الآن فخراب ودمار واهمال.

ويقول صبري جميل القيسي رجل اعمال: منذ صغري تعودت ان اكحل عيني على خضرة الحدائق في الجزرة الوسطية لشارع عمر بن عبد العزيز في الاعظمية التي أحيلت إلى طبقة من الاسمنت وازيلت كل معالم الخضرة فيها ولا أدري ما السبب، ان الذي يبيح إزالة هذه المزروعات لينظر إلى حرص العالم إلى زراعة كل شبر على عكس ما يحصل عندنا ان ما يجري من تحويل المساحات الخضر إلى طبقات من السمنت يؤثر ولا شك في البيئة وفي الصحة فمن يتحمل مسؤولية ذلك؟

في الكاظمية

وفي الكاظمية حدثتنا مجموعة من المواطنين هم علي جواد وقاسم فيصل وحيدر كامل وغيرهم قائلة: ندعو المسؤولين في البلدية إلى جولة في كل احياء الكاظمية ليروا بأم اعينهم مقدار ما عانته وما زالت تعانيه هذه المناطق من اهمال سواء في خدمات المجاري أو التبليط، واما إذا تحدثنا عن التجاوزات فحدث ولا حرج حيث ان المتجاوزين قد نزلوا الى مجرى الشارع وقطعوا مرور المركبات خاصة في باب الدروازة وشارع العسكريين وغيرها.. ولم نلمس أية خدمة لا من امانة بغداد ولا من المجلس الاستشاري المحلي وما زلنا ننتظر بارقة الامل بتنفيذ مشروع تطوير المنطقة المحيطة بالصحن الكاظمي الشريف. ان الكاظمية تحتاج إلى حملات تطويرية تليق بمكانتها سواء لاسواقها المهملة التي تفتقر تماماً إلى النظام والنظافة أو لأحيائها وبالتأكيد فان هذا يتطلب تضافر جهود المواطنين والمجلس المحلي وليس مسؤولية الأمانة وحدها.

في منطقة العلاوي

في منطقة العلاوي وبالتحديد الازقة القريبة من ساحة الشيخ معروف فان بعض الازقة غرقت بمياه المجاري وان الأطفال وسكان هذه الازقة يضطرون للخوض في هذه المياه للوصول إلى الشارع وقد قرأنا لافتة عن تنفيذ مشروع لتطوير المجاري في هذه المنطقة عله يخفف من معاناة سكنتها.

منطقة اليرموك

في منطقة اليرموك حدثنا المواطن محمد لبيب مشيراً إلى انه لا يكاد يخلو شارع من شوارعها من تخسف بعضها قديم جداً.

وعلى الرغم من ان منطقتنا حديثة نسبياً إلا ان شارعها الرئيس خاصة الممتد من محطة تعبئة وقود اليرموك حتى حي الداخلية مملوء بالمطبات والتخسفات كذلك الشارع المقابل لنفق السكة في حي الداخلية وبرغم المعالجات العديدة إلا أنها لم تثمر شيئاً حيث ثبت ان عمليات الترقيع غير مجدية كما ان المياه تغمر هذا النفق الصغير وليس من حل.

اخيراً

اخيراً.. هذه صور مؤسفة ومؤلمة في عدد من احياء وشوارع بغداد التي نتمنى ان تجد بعض الرعاية من اجهزة الأمانة خاصة بعد ان اوكلت مهمة اعمال النظافة إلى شركات ومقاولين عراقيين كما نأمل ان يتحمل كل مواطن مسؤوليته في الحفاظ على جمالية مدينة بغداد بالاخبار عن كل حالة تجاوز تحصل خاصة من قبل أصحاب مركبات حمل الانقاض الذين تعودوا رمي انقاضهم في الساحات والتقاطعات داخل الاحياء السكنية.. ولنتذكر دائماً ان الحفاظ على نظافة وجمالية بغداد مسؤولية الجميع لكن تبقى الأمانة هي الجهة المسؤولة لو نظم العمل فيها.

الاوساخ.. والنفايات.. والانقاض.. وطفح المجاري سماتُ شوارع المناطق العامة والفرعية

أبو نواس.. من الخصوصية الى الفوضى

بغداد / عمر الشاهر

يختلط اسم شارع ابي نواس في الذاكرة العراقية بكل ما هو ممتع ولذيذ، من عبق دجلة الخالد مروراً برائحة السمك المسكوف على الطريقة العراقية الفريدة وصولاً الى الجو الرومانسي الذي يثيره الشارع باشجاره ذات الخصوصية المنمقة.. وكأي من شوارع بغداد العريقة ينتصب ابو نواس في ذاكرة ابائنا واخوتنا الكبار معبرا عن عصرهم الذهبي عندما كانت (الدنيا بخير).. و لا ينفك احدهم من تذكر احاديث سمره في ذلك الشارع الذي اقترن اسمه بعدد من شوارع العواصم العربية والتي كانت في افضل احوالها لا ترقى الى روعة ابي نواس كشارع ا لحمراء في بيروت وغيره.

سقت مقدمتي هذه وانا اتطلع اليوم لاطلال ابي نواس .. تلك الرقعة الغالية من ارض الحبيبة بغداد وهي تتلوى من اوجاع الكتل الكونكريتية والازبال التي سدت الفراغ الذي تركته اشجار ابي نواس الراحلة برحيله.. ولم تكتف ايد العبث بكل ما اصاب أبي نواس من دمارات اردته خالياً من الحياة الا من بعض الذين رفضوا الانصياع لارادة الزمن واصروا على فتح أكشاكهم ليبيعوا للناس سمكاً ما عاد مسكوفاً، بل ابتدع بعضهم جرحاً جديداً في جسد هذا الشارع التاريخي عندما حولوه الى مكان لغسل السيارات، فبامكانك اليوم ان تأخذ سيارتك الى ما بقي من شارع أبي نواس وتضعها عند احد اصحاب (كراجات الغسل والتشحيم) التي تشكلت مثلما تشكلت طارئات عدة بعد احتلال بغداد.

اضع آهاتي هذه بين يدي من يهمه الامر من المسؤولين كأمين بغداد لو اراد ا ن يوصف بالامانة حقاً ومحافظ بغداد لو احب ان يحافظ على اشيائنا الغالية، لعلهم يصنعون لهذا الشارع شيئاً في زمن تهاوت فيه الذكريات من علياء خصوصيتها الى حضيض الابتذال.

ضمن مشاريع اعادة الاعمار من قبل الدول المانحة

مدارس تبنى بدون أسس في بابل وأخرى تستخدم الساحات صفوفاً دراسية!!

بابل / علاء خالد غزالة

تميزت الفترة التي تلت انهيار نظام الحكم السابق ولحين تسلم السيادة في الثلاثين من حزيران الماضي بقيام منظمات ومؤسسات مدنية وعسكرية اجنبية باعمال لدعم البنية التحتية في عموم ارجاء العراق.. الا انها ورغم المبالغ الطائلة التي صرفت لها لم تكن بالمستوى الذي كان يرجوه العراقيون ، خصوصا مع انهيار النظام الاداري والسياسي في العراق ، الامر الذي اتاح لقوات التحالف التصرف والعمل بشكل منفرد في كثير من الاحيان.

وليس ادل على ذلك من مشاريع اصلاح وترميم المدارس وما رافقها ونتج عنها من سيئات ليست خافية على عموم الشعب ، سواء في مستوى العمل او الجدوى منه اصلا. ففي محافظة بابل تم ترميم المئات من المدارس في ارجاء المحافظة ، الا ان العديد من المواطنين والمجالس المحلية فضلا عن مديرية تربية المحافظة قد اشتكوا من التنفيذ السيئ او غير المدروس للاعمال الانشائية.

اعمال سطحية

ففي ناحية المدحتية التابعة الى قضاء الهاشمية ببابل تحدث الينا السيد علي حسين راضي عضو مجلس الناحية (وهو ايضا عضو مجلس المحافظة) عن قيام شركة (بكتل) بترميم مدرسة دير ياسين الواقعة في مركز الناحية/ الحي العسكري خلال العطلة الصيفية في العام الماضي، دون استشارة مجلس الناحية او مديرية التربية، حيث قامت الشركة باعمال سطحية من اعادة (لبخ وبياض) بعض الجدران وصبغها، وبعض الاعمال الكهربائية والصحية، الا انها رفضت اصلاح احد السقوف الآيلة للسقوط بحجة عدم كفاية التخصيص! والانكى من ذلك ان المقاول العراقي الذي نفذ العمل قد قام (ببياض) حتى هذا السقف رغم تضرره بشكل كبير، وقد لاحظنا خلال الزيارة الموقعية الى المدرسة ان ادارة المدرسة قد قامت بغلق الصفوف الدراسية التي يغطيها هذا السقف المرعب.

بلا أسس كونكريتية

وفي لقاء مع السيد مدير التربية الدكتور حمادي العوادي اطلعنا على حالة اخرى لا تقل غرابة عن تلك. فقد وصلت شكوى إلى مديرية التربية تفيد ان المقاول الذي يقوم باعمال اضافة صفوف دراسية إلى مدرسة النهرين في قرية (هوه الشام) التابعة إلى مركز قضاء الحلة، قد اقدم على بناء الجدران الطابوقية الحاملة للسقف بدون تنفيذ اساس كونكريتي كما هو متعارف. وعلى الفور قام السيد مدير التربية بتشكيل لجنة فنية من مهندسين في المحافظة ومديرية التربية اضافة إلى اعضاء في مجلس ارياف الحلة، وتم الكشف الميداني الذي اثبت ان الجدران بنيت فوق صبة خرسانية لا يتعدى سمكها الـ(١٠ سم)! وبعد استدعاء المقاول تم التوصل إلى احالة الموضوع إلى جهة استشارية قررت تنفيذ اسس كونكريتية مسلحة تسند اعمدة كونكريتية مسلحة تقوم بحمل السقف وتحويل الجدران المُنفذة إلى قواطع غير حاملة.. ونحن نتساءل، ماذا كان يمكن ان يحدث لو لم يقم احد المواطنين الغيارى بالتبليغ عن الخلل الفني؟ ومن المسؤول عن انهيار السقف –لاسمح الله –فوق رؤوس اطفال صغار لا حول لهم ولا قوة غير انهم اضحوا وسيلة للربح السريع؟

السيد علي حسين راضي عضو مجلس المحافظة

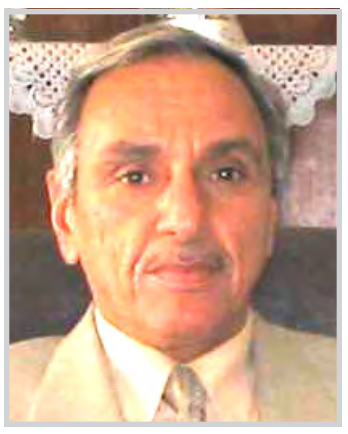

د. حمادي العوادي مدير تربية بابل

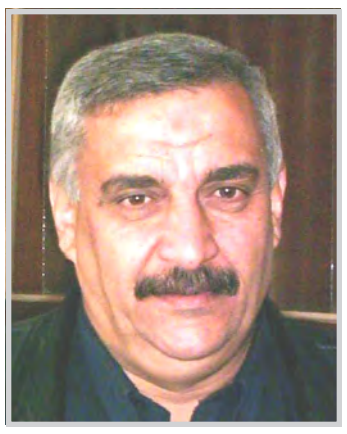

السيد لؤي الجريان مدير التجطيط

الخلل بعدم التنسيق

ومن جهته تحدث مدير قسم التخطيط في مديرية التربية السيد لؤي الجريان عن هذا الموضوع قائلا: نحن نشكر أي جهد بذل من اجل ترميم ابنية المدارس والدوائر التربوية في المحافظة، ولكن كانت هناك ملاحظات كثيرة عن هذه الاعمال من حيث عدم التخطيط المسبق لتحديد المدارس ذات الاولوية في الترميم وحسب الحاجة الماسة. ولذلك كانت هناك مدارس صرفت لها مبالغ للترميم ولاكثر من مرة احيانا، بينما تركت مدارس اخرى هي في امس الحاجة إلى صيانة وترميم، سواء في مراكز المدن أو في القرى والارياف. ويعتقد السيد الجريان ان السبب في هذا الخلل يعود إلى عدم التنسيق مع التربية، واضاف: ان التنسيق قد جرى في بعض الاحيان مع المجالس المحلية، وعلى الرغم من قناعتنا بدور المجتمع المحلي في تشخيص الاولويات الا اننا نرى ان طريق اعداد وتنفيذ اعمال الصيانة للمدارس يجب ان يمر من خلال مديرية التربية كونها الجهة التي تمتلك الصورة الاشمل، والتي تستطيع ان توجه الاستغلال الامثل للامكانيات المتاحة بما يعود بالنفع على اكبر قدر ممكن من الابنية المدرسية. واكد السيد مدير التخطيط ان مثل هذا التنسيق كفيل باتاحة الفرصة لدوائر التربية بالاشراف والمتابعة لمراحل التنفيذ وبيان صلاحية العمل خصوصا وان المستفيد النهائي والمسؤول عن العمل هو دوائر التربية نفسها. واشار السيد الجريان الى تأثيرات سلبية اخرى نتجت عن تجاهل مديرية التربية تمثلت في احالة الاعمال خلال فترة الدوام المدرسي مما سبب ارباكا شديدا في الحالة التربوية ادى الى تعطل المدارس احيانا، والى تقليل فرص التعليم الموضوعة ضمن الخطة اليومية للمدرسة في احيان اخرى. واورد المتحدث مثالا على ذلك اجراء الترميمات على ٤٥ مدرسة واقعة ضمن ناحية الاسكندرية بين شهري تشرين الثاني ٢٠٠٣ واذار ٢٠٠٤، وهي ذروة الفترة التعليمية واشتملت على امتحانات فصلية ونصف السنة، مما اضطر ادارات هذه المدارس الى اعطاء الدروس التعليمية في ساحات هذه المدارس!!

انجاز جيد للمنظمات الإنسانية

من جهة اخرى، فقد اصدرت وزارة التربية امرا وزاريا في شهر تموز ٢٠٠٤ يقضي باخذ الموافقات المسبقة من الوزارة حول اجراء الترميمات ومعرفة الجهة الممولة والاطلاع على الكشوف لتقييمها ومتابعة مراحل التنفيذ والتسلم. وفي هذا الصدد اكد لنا السيد لؤي الجريان ان المنظمات الانسانية التي اتبعت هذه التعليمات وقامت بالتنسيق مع مديرية التربية قد انجزت اعمالها بشكل مرض، وعدد منها منظمات CHF وRTI وCPA وخصوصا منظمة CARE التي وصف اعمالها بانها جيدة جدا. بينما كانت الاعمال المنفذة من قبل قوات التحالف وشركة بكتل و GST هي اعمال ترميم سطحية ودون المستوى المطلوب. وقد اطلعنا على تقييم أُعد من قبل مهندسي التربية يبين ان نسبة الاعمال التي صنفت بانها غير مرضية يبلغ قرابة ثلثي المدارس التي تمت صيانتها.

ان روح المرحلة الجديدة والانتقال الديمقراطي ربما فسح المجال لبعض ضعاف النفوس من المقاولين لاقتناص الفرص وجني الارباح على حساب المصلحة العامة. كما ان رغبة قوات التحالف في الظهور بمظهر المساعد للشعب العراقي من خلال صرف منح سخية (لاصلاح) البنية التحتية بدون التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة، او حتى وضع اليات مناسبة للاشراف الفني، قد ادت في النهاية الى تذمر المواطنين من هذه الاعمال التي لا تتناسب ومبالغها مع حجم العمل المنفذ فيها. ونحن نضم صوتنا الى صوت المسؤولين في دوائر التربية وفي الدوائر الاخرى من اجل اشراك جميع الاطراف ذات العلاقة عند الاقدام على انشاء مشروع خدمي او صيانته لتجنب حصول اخطاء قد يصعب علاجها بعد ذلك.